دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية

The role of the banking system in financing economic development

سامر سمية1*، بوزكري جيلالي[2]

[1] المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، soumiasameur26@gmail.com

[2] المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، profuniv.bouzekri@gmail.com

ملخص:

يلعب النظام المصرفي دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بما يتوافر لديه من قدرات على تعبئة الموارد واستخدامها بشكل أمثل، بحيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة لنتائج أهمها الدور البارز الذي تلعبه المصارف كمصدر أساسي لتمويل التنمية الاقتصادية وخاصة في غياب سوق مالي قادر على توفير الموارد المالية التي تحتاجها البنوك من أجل تمويل استثماراتها .

الكلمات المفتاحية: المصرف، النظام المصرفي، التنمية الاقتصادية، التمويل.

تصنيف (JEL): G22، O01

Abstract

The banking system Plays an important role in achieving economic development goals, according to thier available capacities in mobilising resources and using them optimally,so that we aim through this study to shed light on the impact of system on financing economic development, The study concluded with the banking most important results of the prominent role played by banks as the main source for financing economc development, especially in the absence of a financial market capable of providing the financial resources needed by banks to finance their investments.

Keywords: bank, banking system, economic development, financing.
JEL classification: G22, O01

* المؤلف المرسل: soumiasameur26@gmail.com

مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة مناحي الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية،و يشير الكثير من الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم من الباحثين أن أهم عقبة تعوق التنمية الاقتصادية هي التمويل، فنمو اقتصاد البلد مرتبط بتمويله، لهذا فالتنمية تحتاج لتحقيق شروط مسبقة كأن تتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثمار والإنتاج، وإن اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني من مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية، ومن هنا برز النظام المصرفي الذي له دور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة، لذلك حدوث نمو في القطاع المصرفي سيؤدي بدوره إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي للدولة، لما يقوم به من عمليات تكل توفير التمويل لاستثمارات الدول، فهو يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة، ويتضح دور القطاع المصرفي في التنمية من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات كالصناعة والتجارة والزراعة، وقدرته أيضا على حشد الودائع حيث يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمودعين، وتقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في نمو الاقتصاد إذ تقدم لإقامة مشاريع استثمارية، التي ستؤدي إلى خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات.

إشكالية الدراسة: من خلال ما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي: ما مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية؟

أهمية و أهداف الدراسة: يكتسب البحث أهميته من كونه يعالج موضوعا له أهمية كبيرة في الاقتصاد والمجتمع وهو دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية كما ستزود الدراسة المهتمين بالدراسات المصرفية بمعلومات ونتائج قد تساعدهم في مجالاتهم.

نهدف من هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري للنظام المصرفي والتنمية الاقتصادية، و إعطاء صورة واضحة عن فعالية ومساهمة النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق البنوك ودورها الأساسي المتمثل في الوساطة المالية وتقديم القروض وإسهامها الفعال في النهوض بالاقتصاد.

تقسيمات الدراسة: للإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين كالتالي:

المحور الأول: البعد المفاهيمي " النظام المصرفي-التنمية الاقتصادية"

المحور الثاني: دور الجهاز المصرفي في عملية التمويل للتنمية الاقتصادية

المحور الأول: البعد المفاهيمي " النظام المصرفي-التنمية الاقتصادية"

أولا: النظام المصرفي

يعد النظام المصرفي الممول الرئيسي في جميع اقتصاديات الدول حيث يتكفل بتغطية الاحتياجات المالية الكبيرة وتوفير السيولة اللازمة لتسيير النشاط الاقتصادي وهذا ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل التنمية الاقتصادية، لذلك سوف نتطرق في هذا المحور إلى النظام المصرفي من حيث تعريفه و أهميته و أهم المؤسسات المصرفية.

1-1 - تعريف المصرف:

يمكن تعريفه على أنه: تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية (الصيرفي، 2007، صفحة 07).

حسب الدكتور عبد المنعم البية" البنك هيئة أو شركة تتسلم ودائع من الجمهور وتحاول استثمار الجزء الأكبر منها، ثم تدفع تلك الودائع عند الطلب بالشيكات (البية، 1970، صفحة 80).

إذن فالمصرف عبارة عن مؤسسة تقوم بقبول الودائع من الأفراد والمؤسسات الأخرى، وهذه الودائع يمكن أن تكون للاطلاع أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفات وما يتبعها من عمليات.

2-1- أهمية المصرف:

يلعب النظام المصرفي دور بالغ الأهمية، في الاقتصاد القومي نتيجة السياسة المالية والنقدية التي أساسها هذا النظام المصرفي (مجدوب، 2014، صفحة 79)، وأصبحت أهمية البنك كوسيط مالي في الحياة الاقتصادية للفرد حتمية اقتصادية و ضرورة في حياته الاقتصادية، والتي يلجأ إليها لطلب تمويل مشاريعه، أو ادخار أمواله، أو سحبها، أو تحويلها من مكان إلى آخر (بحيح، 2011، صفحة 23).

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي (الصيرفي، 2007، الصفحات 13-14):

1- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين؛

2- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛

3- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية؛

4- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛

5- أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود؛

6- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛

7- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

3-1- المؤسسات المصرفية:

- **المصرف المركزي:** البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، ويهدف أساسا إلى خدمة الصالح الاقتصادي العم في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية، والبنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص ويعفى من كافة الضرائب والرسوم وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي، وعادة ما يكون البنك المركزي مملوكا للدولة وتكون وظيفته الأساسية إدارة أنشطة البنوك التجارية ورسم السياسة الاقتصادية العامة للحكومة وبذلك فإنه يختلف عن البنوك التجارية ولكن ليس هذا هو الاختلاف الوحيد فإن هناك

أوجه عدة من التمايز توضح الطبيعة الخاصة بالبنوك المركزية (نوي، 2008، الصفحات 04-05).

- **المصارف التجارية:** يمكن تعريف المصارف التجارية أو بنوك الودائع بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتي تتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير (رزق، 2009، صفحة 128)، وتعد البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا ببنوك الودائع وأهم ما يميزها عن البنوك الأخرى هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية أي باختصار أن وظيفة البنك التجاري هي تلقي الودائع بكل أنواعها (تعبئة إدخارات) وتوظيف جزء كبير من تلك الودائع في شكل قروض من الاحتفاظ بجزء منها في شكل احتياطي نقدي، ويعتبر البنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والإقتراض) حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم قروضا لهم.
- **مصارف الأعمال:** إن هذا النوع من المصارف، موجود خاصة في الدول الرأسمالية، وإن نشاطه كان ينحصر، في شراء وإدارة المساهمات في الشركات العاملة، أو الشركات في طور التأسيس، أي أنه متخصصة، في العمليات ذات الأجل المتوسط والطويل، وتوجه نشاطها خاصة للأسواق المالية، لذلك تعتبر في مكانة العمود الفقري للاقتصاد الرأسمالي المعاصر، وذلك لأنها تتحكم في أهم المشاريع الصناعية، وتؤثر بصفة حساسة في الحياة الاقتصادية، معتمدة في عملياتها على رأسمالها الخاص والضخم، والذي كان في بداية ظهور هذا النوع من المصارف، يعود لعائلات عريقة ومعروفة نذكر منها مثلا: بنك Hottinger تأسس سنة 1790م وبنك Mallet تأسس في سنة 1723م وبنك لازار Lazard تأسس سنة 1858م .... وتسمى هذه البنوك باسم البنوك العليا، ومن سمات هذه المصارف قيامها بالوظائف التالية (زرباحن، 2012، الصفحات 46-47):

- تساهم في تأسيس شركات مختلفة، أو تشتري أسهمها، وهكذا تصبح تتحكم في إدارتها وقد تقوم مباشرة بإنشاء شركات تكون تابعة لها بقصد المساهمة في مشاريع اقتصادية معينة؛
- تمنح قروضا متوسطة أو طويلة الأجل، لمساعدة عملائها على تأسيس مشروع جديد أو التوسع في شركة قائمة.

- **المصارف المتخصصة:** أو البنوك المتخصصة يقصد بها البنوك غير التجارية والتي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي، وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية، هذا ونجد أن أنشطة البنوك المتخصصة أنشطة ضرورية، حيث تختلف عما تقوم به البنوك التجارية، لأنها أنشطة قد تحتاج إلى تمويل طويل الأجل يمتد لأكثر من 10 سنوات أو عمليات متخصصة يحتاج إلى خبرات خاصة ومعرفة بطبيعة العمليات الإنتاجية مثل النشاط الزراعي ورغم أنه يتطلب تمويل طويل الأجل إلى أنه يتطلب ترتيبات خاصة تتمثل في ضرورة وجود شبكة فروع كبيرة، ونجد بذلك البنوك تمنح قروضها لتحويل العمليات المتخصصة.
- **المصارف الإسلامية:**هي تلك البنوك التي ينص قانون إنشاءها ونظامها بصراحة على الالتزام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا (المومني، 2016، صفحة 14)، ويمكن تعريفها على أنها مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة باستخدام أسلوب الوساطة المالية القائم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وتساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستمرار من خلال السعي لجذب الرأس المال المصرفي (قريشي، 2019، صفحة 694).

ثانيا: التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية مفهوم واسع وشامل بجانب النمو الاقتصادي عمل تغيرات جوهرية في مختلف جوانب الحياة، سواء كانت جوانب اقتصادية أو سياسية أو صحية أو ثقافية علمية،تضمن وتوفر للإنسان الحياة المادية والروحية الكريمة، وتركز التنمية الاقتصادية جهودها على تنمية الموارد المادية أكثر كما أنها تهدف إلى الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المادية في المجتمع وذلك للعمل على زيادة الإنتاج (رحالي، 2014، صفحة 158).

2-1- تعريف التنمية الاقتصادية: هي تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة نصيب الفرد فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في هيكل الصناعة نوعية السلعة والخدمات إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي.

هي عملية تستخدم بموجبها الدولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي،يؤدي إلى زيادة في دخلها القومي، وفي نصيب الفرد من الدخل والخدمات، وتتطلب التنمية التغلب تدريجيا غلى المعوقات الاقتصادية، وتوافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجيا (بن عزة، 2020، صفحة 96).

التنمية الاقتصادية حسب سام ويلسون" تتمثل في تغيرات البنى الاقتصادية والاجتماعية، تضمن نقل الاقتصاد من اقتصاد متخلف يتميز بانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وحجم الاستثمارات، إلى اقتصاد متقدم يتمتع بارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية الأساسية.

2- **2- أهداف التنمية الاقتصادية:** تتمثل الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في (تسير مصطفى الفرا، 2012، صفحة 83):

1- زيادة الدخل القومي الحقيقي: إن زيادة الدخل القومي في أي من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة ؟أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية.

2- رفع المستوى المعيشي: التنمية الاقتصادية تسعى لرفع مستوى المعيشة للسكان سواء في المأكل أو الملبس أو المسكن، أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط دخل الفرد، فكلما كان المتوسط مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح، ويرتبط أيضا تحقيق التنمية بتنظيم الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي.

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات: هدف التنمية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول النامية نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عال من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي.

4- تحقيق جودة في الحياة: يعتبر الوصول لجودة أفضل في الحياة من أهم المؤشرات التي تهتم بها الدول، حيث يضمن في تحقيق هذا الهدف تحقيق مستوى تعليم أفضل والسعي إلى فرص أكثر ملائمة، وأيضا جودة بيئية وثقافية.

المحور الثاني: دور الجهاز المصرفي في عملية التمويل للتنمية الاقتصادية

إن التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية المحلية تستدعي ضرورة تطوير المنظومة المصرفية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلى من خلال التحكم في النظام المصرفي بأن يسير نحو تحقيق التنمية الاقتصادية (بوجمعة، 2018، صفحة 83)،ولم يعد خافيا أهمية الدور الذي يلعبه النظام المصرفي في كل دولة بصفته المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد والممول الرئيسي له في غياب أسواق مالية متطورة في أغلب البلدان النامية (حديدي، 2015، صفحة 14).وسنحاول من خلال هذا المحور إبراز دور الجهاز المصرفي في عملية التمويل للتنمية الاقتصادية.

أولا: أهمية الائتمان المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية

1-1- الائتمان المصرفي:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

ويعرّف الائتمان بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (الفخري، 2009، صفحة 02).

2-1- دور الائتمان المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية

يقصد بالتمويل البحث عن مصادر الأموال ثم إدارة هذه الأموال بأسلوب علمي وفني في نفس الوقت (جابر، 2008، صفحة 20)، و سنتطرق من خلال هذه النقطة إلى دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية.

إن أهمية الائتمان المصرفي، تتوافق مع درجة النمو والتطور الاقتصادي، بحيث أن حاجة النشاط الاقتصادي إلى التمويل الضروري، تستوجب طلبا مناسبا من الائتمان المصرفي، مما يجزم أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب يعتمد على حاجة القطاعات إلى التمويل، ولهذا فكلما نشطت عملية التنمية، إتسع النشاط الاقتصادي، كلما زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي.

إن التطورات الاقتصادية، خاصة في الدول المتخلفة، أثبتت أن للنظام المصرفي دور كبير في إحداث التنمية الاقتصادية، وتأكدت هذه الأهمية من خلال ما قدمه الجهاز المصرفي، من خدمات أصبحت واحدة من أهم أسس تمويل التنمية الاقتصادية، وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته بكفاءة وفاعلية.

بالإضافة إلى أن الائتمان المصرفي يعتبر وسيلة تمويلية مهمة، فعرضه واستخدامه داخل الاقتصاد، يجب أن يكون في إطار الاستقرار الاقتصادي والمالي، أي يكون حجم ما هو مقدم

منه متفقا مع الحاجات الفعلية للتنمية الاقتصادية، دون أن يؤدي إحداث تضخم أو انكماش (زرباحن، 2012، الصفحات 125-126).

ثانيا: دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية

اتصفت البيئة المصرفية بالتغير المستمر السريع والاستجابة المستمرة لظروف وعوامل السوق، ويبدو هذا واضحا من ظهور خدمات مصرفية جديدة ومتطورة تلبي احتياجات العملاء، وفي نفس الوقت تتفق مع التغيرات في الأسواق العالمية بصفة عالمية (الأنصاري، 1994، صفحة 06)، كما قد أضيف إلى المعاملات المصرفية بمفهومها الضيق معاملات أخرى مالية مما لا تقوم به البنوك التقليدية غالبا وإنما تختص بالقيام به المؤسسات المالية الأخرى، وذلك مما يختلف من بلد لآخر وفقا للقوانين المصرفية المختلفة (عطية، 1993، صفحة 161)،ومن هذه المعاملات تأسيس الشركات وطرح الأسهم للاكتتاب وتقديم الخدمات الإدارية للشركات القابضة، والمساهمة في رأس مال الشركات الأخرى...

يرى الدكتور محمد حسن دخيل في كتابه إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة أن القطاع المصرفي المصدر الرئيسي لتمويل الاقتصاد الوطني بقطاعيه العام والخاص، وأن القطاع المصرفي بسياساته يؤثر تأثيرا بالغا على نمو الاقتصاد الوطني وتوجهه (دخيل، 2009، صفحة 232).

2-1- إسهام البنوك المركزية في دفع عملية التنمية الاقتصادية:

يأتي إسهام البنك المركزي في دفع عملية التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية من خلال مفهوم أوسع وأكثر شمولا من هدف تحقيق استقرار قيمة العملة الوطنية، حيث إن الدور الذي ينبغي على البنك المركزي كأحد مؤسسات الدولة أن يمارسه في مواجهة مشكلات التخلف في البلدان النامية، لا يشتمل فقط على الرقابة الفاعلة على حجم المعروض النقدي في إطار دوره التقليدي وإنما يتعدى ذلك إلى تطوير الأنظمة المصرفية والائتمانية، وبحيث يتم توجيه الائتمان المصرفي إلى القطاعات المنتجة، والصناعات الثقيلة، وصناعات التقنية الحديثة، والمشروعات الصغيرة، والمشروعات التصديرية، وتشجيع الاستثمار الخاص، وذلك إلى مستوى يتلاءم مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى العمل على زيادة المقدرة على الادخار الحقيقي(وذلك من خلال تحقيق الهدف الأساسي للسياسة النقدية وهو تحقيق الاستقرار النقدي) زيادة المقدرة علة تعبئة المدخرات المحلية المتاحة (حتى بفرض عدم إمكانية زيادتها) و استخدامها بشكل أكثر فعالية في التمويل الاستثماري وبالتالي دفع عملية التنمية الاقتصادية (محمد علي، 2011، الصفحات 157-158).

يرى الكثير أن البنوك المركزية لها دور هام جدا في عملية التنمية الاقتصادية وأن هذا من أهم الوظائف الأساسية للبنوك المركزية كأحد مؤسسات الدولة، حيث ينص قانون بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي على أن تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للدولة يجب أن يكون الهدف الرئيسي للبنك، على أن يأتي هدف تحقيق استقرار الأسعار في المرتبة الثانية بع هدف تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وكذلك تهدف السياسة النقدية لبنك اليابان (البنك المركزي لليابان) إلى الحفاظ على استقرار الأسعار والإسهام في عملية التنمية الاقتصادية بحيث يتم توجيه الائتمان وتخصيصه بطريقة تتسق مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

ويرى محافظ مصرف الإمارات المركزي أنه من الأفضل أن يشارك البنك المركزي في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق سياساته الرامية لاستقرار النقد وبالتالي استقرار الأسعار، بالإضافة إلى العمل توفير السيولة الكافية للنشاط الاقتصادي بأقل كلفة ممكنة.

2-2- سياسات البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية

في بداية التسعينات من القرن العشرين، برزت مجموعة من الاقتصاديين وكان على رأسهم " ماكينون"، وقد أيدوا آراء " شومبتر" وربطوا بين تنمية القطاع المصرفي وتحريره، وبين تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتتطلب تنمية اقتصاديات البلدان النامية تطوير أجهزتها المصرفية والائتمانية بصفة أساسية بما يتفق مع الظروف الاقتصادية الاجتماعية لهذه البلدان ومتطلبات التنمية بها، ويلزم ذلك وضع السياسات المناسبة لتنظيم عمل القطاع المصرفي وتفعيل مساهمته في

خدمة أهداف التنمية الاقتصادية وباقي الأهداف الأخرى للمجتمع (محمد علي، 2011، صفحة 146).

تعتمد المؤسسات التجارية والصناعية في ممارسة أنشطتها اعتمادا كبيرا جدا على البنوك وذلك في مجالات عديدة، منها تسهيل عمليات الدفع، والاستيراد، والتصدير، إلى جانب توفير الائتمان اللازم لتمويل احتياجاتها في النمو والتطور، وتعتبر البنوك التجارية أهم مصدر من مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات التجارية والصناعية على حد سواء (محمد عقل، 2009، صفحة 78).

عملت المصارف التجارية الوطنية على تقديم التمويل من خلال القروض المتنوعة واضعة شروط المردودية للمؤسسات الراغبة في الحصول على القروض، وذلك من خلال حصول البنك الجزائري للتنمية لموارد من الخزينة، وتقديمها إلى المصارف التجارية والتي تقدمها بدورها إلى القطاعات الاقتصادية في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل.

وانطلاقا من ذلك أصبح دور المصارف التجارية ينحصر في تسيير العمليات المالية المخططة من خلال تمويل الاستثمارات، وذلك بتعبئة الموارد من الخزينة العمومية أو لجوئها للبنك المركزي ليعيد تمويلها من خلال عملية إعادة الخصم، وأدت الطرق السابقة في تعبئة الموارد إلى التخلي عن جلب وتعبئة الادخار الخاص وتكوين الموارد الذاتية فأصبحت بذلك المصارف التجارية أداة في يد السلطات تستخدم لتمويل البرامج المخططة (جمعون، 2005، صفحة 86).

تساهم المصارف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بتقديم الخدمات التالية (فالي، 2017، صفحة 29):

1- تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة، فتقبل المصارف التجارية ودائع تحت الطلب، وودائع توفير، وودائع لأجل، أما المصارف الإسلامية فتنظم عملية قبول الودائع بالطريقة الشرعية، حيث تقبل كغيرها الودائع الجارية(تحت الطلب)، بينما تنظم عملية قبول ودائع التوفير لأجل على أسس إسلامية خالية من الفوائد المصرفية، وتسميها الودائع الاستثمارية، وتربط أرباح هذه الودائع بأرباح استثماراتها؛

2- تمويل الاستثمارات حيث تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، فتساعد على زيادة عدد المشروعات في البلد ، وتوسع

القائم منها وزيادة فرص التشغيل، وتخفيض مشكلة البطالة، ورفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع،

3- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير، وتسديد أثمان المستوردات بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية من أجل استيراد الآلات، وتحويل مخصصات التعليم وغيرها؛

4- المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ؛

5- المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية وشركات النقل والشركات السياحية والعقارية، إذ تحتاج مثل هذه المنشآت إلى أموال ضخمة لا يستطيع بنك واحد أن يقدمها، أو قد لا يستطيع تحمل مخاطرة إقراضها بهذا المبلغ، خاصة أن المصارف المركزية لا تسمح لبنك أن يمنح قرضا كبيرا لعميل واحد دون موافقته، ولذا تقوم المصارف بالاشتراك في منح القرض الكبير؛

6- تسهيل إجراء الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود؛

7- حفظ أموال الأفراد وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات وبطاقات الصرف الآلي وبطاقات الائتمان، وغيره من أدوات الدفع المستحدثة؛

8- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.

الخاتمة:

تشكل المنظومة المصرفية دورا هاما وفعالا في الاقتصاد فهي تعتبر عصبه حيث يستحيل قيام اقتصاد في دولة دون مصارف، ومن هنا يتجلى دور المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها للسيولة النقدية لمتطلبات الاقتصاد، وذلك بتنويع أدوات الدفع على اختلاف أجالها وتقديم التمويل اللازم لتنفيذ خطط التنمية، وذلك بالعمل على

ابتكار وهندسة منتجات مصرفية وعرضها بغرض استقطاب العملاء والاستفادة من مواردهم المالية، وإعادة إقراضها إلى الجهات التي تعاني من العجز المالي، بما فيها القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وعليه فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر النظام المصرفي أهم مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية؛
- تقوم المصارف بدور رئيسي في التمويل و الوساطة المالية وتسعى دوما لتوفير الدعم المالي اللازم للمؤسسات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- في البلدان النامية وفي ظل غياب سوق مالي قادر على توفير الموارد المالية تلعب البنوك دور بارز في تمويل الاقتصاد عن طريق القروض الممنوحة.

قائمة المراجع

1- أحمد شعبان محمد علي. (2011). *الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي*. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الطبعة الأولى.

2- أسامة عبد الحق الأنصاري. (1994). *إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية*. القاهرة: الكتب العربية للنشر والتوزيع الإلكتروني.

3- بن بن عزة. (12 03, 2020). *دور الوقف في تمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية*. تم الاسترداد من Dspace.univ-tlemsen.dz/bitstream/112/12780/1/dbenazza.pdf

4- جمال الدين عطية. (1993). *البنوك اللاإسلامية*. لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

5- حجيلة رحالي. (2014). التنمية في ظل المتغيرات العالمية(من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة). *مجلة معارف، المجلد09، العدد 17* .

6- سليمان ناصر، أدم حديدي. (2015). تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الر اهنة، أي دور لبنك الجزائر. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد02، العدد 02* .

7- سيف هشام صباح الفخري. (2009). *الإئتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية*. سوريا: رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، حلب.

8- طه عبد الرحيم عاطف جابر. (2008). *أساسيات التمويل والإدارة المالية*. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

9- عبد القادر بحيح. (2011). إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية حالة الجزائر 1962-2010. *مجلة الباحث، المجلد 09، العدد 09* .

10- عبد الكريم معمري، بلال بوجمعة. (2018). تقييم أثر الائتمان المصرفي على حجم الادخار المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016. *مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد06، العدد01* .

11- عبد المنعم البية. (1970). *النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا*. ليبيا: دار المنشورات الجامعية الليبية، الطبعة الثانية.

12- محمد الصيرفي. (2007). *إدارة المصارف*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

13- محمد حسن دخيل. (2009). *إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بتصرف.

14- محمد زرباحن. (2012). *النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية*. الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.

15- مراد سكاك، كنزة قريشي. (2019). المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الاسلامي وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية-تجربة مجموعة البركة المصرفية الاسلامية. *مجلة المعيار، المجلد23، العدد 46* .

16- مرام تسيير مصطفى الفرا. (2012). *دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية1995-2011*. فلسطين: أطروحة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.

17- مفلح محمد عقل. (2009). *مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي*. الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

18- ميراندا زغلول رزق. (2009). *النقود والبنوك*. مصر: ب د ن .

19- نبيلة فالي. (2017). *استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية دراسة حالة البنوك الجزائرية*. الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.

20- نوال جمعون. (2005). *دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر*. الجزائر: رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

21- نور الدين نوي. (2008). *دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* . الجزائر: مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

22- هشام علي شنطاوي، محمد عبد الكريم المومني. (2016). النظم التسويقية وأثرها على العمل المصرفي للبنوك الإسلامية الأردنية ضمن المنافسة المالية الخارجية ومواجهة أثارها وأزماتها-دراسة ميدانية تطبيقية على البنوك الإسلامية-مدينة جرش دراسة حالة- . *مجلة معارف، السنة 11، العدد 21*.

23- وهراني مجدوب. (2014). النظام المصرفي الجزائري في إطار العولمة. *مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 05،العدد01*.